جهود تطوير نظرية إسلامية في العلاقات الدولية
مشروع العلاقات الدولية نموذجاً

د. عصام محمد عبدالشافي عبدالوهاب
أستاذ العلوم السياسية الزائر،
قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية
essamashafy@gmail.com

ملخّص :

ظلت جهود تحليل العلاقات الدولية في الإسلام (فكراً وحركة)، لعقود طويلة تتسم بالفردية ومحدودية التأثير، وتبعثر الجهود، دون وجود إطار حاكم يجمعها، يقنن مضامين ومستويات الحركة، ويستخرج القواعد الحاكمة لهذه العلاقات من كتاب الله وسنة نبيه، حتى جات فكرة مشروع "العلاقات الدولية في الإسلام"، والتي تبلورت في مايو 1987، برعاية من المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وإشراف وتنفيذ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعةالقاهرة، وعُهد برئاسة فريق العمل إلى الأستاذة الدكتورة نادية محمود مصطفي، رئيس قسم العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد، وبدأ تشكيل الفريق البحثي في يناير 1988، واستمرت عمليات النقاش والتحليل والاتفاق والبحث والجمع نحو خمس سنوات، وعمليات الصياغة نحو 5 سنوات أخري.

وأمام أهمية هذا المشروع باعتباره الأضخم في تاريخ الفكر الإسلامي، لتطوير الدراسات القرآنية في مجال العلاقات الدولية، تأتي هذه الدراسة لتحليل أبعاد هذا المشروع ومستوياته، وأهدافه ودوافعه، وآليات تنفيذه ومخرجاته، وكيف يمكن أن يشكل أرضية صلبة لمزيد من تطوير الدراسات القرآنية في مجال العلاقات الدولية

تقديم :

ظلت جهود تحليل العلاقات الدولية في الإسلام (فكراً وحركة)، لعقود طويلة تتسم بالفردية ومحدودية التأثير، وتبعثر الجهود، دون وجود إطار حاكم يجمعها، يقنن مضامين ومستويات الحركة، ويستخرج القواعد الحاكمة لهذه العلاقات من كتاب الله وسنة نبيه، حتى جات فكرة مشروع "العلاقات الدولية في الإسلام"، والتي تبلورت في مايو 1987، برعاية من المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وإشراف وتنفيذ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة، وعُهد برئاسة فريق العمل إلى الأستاذة الدكتورة نادية محمود مصطفي، رئيس قسم العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد، وبدأ تشكيل الفريق البحثي في يناير 1988، واستمرت عمليات النقاش والتحليل والاتفاق والبحث والجمع نحو خمس سنوات، وعمليات الصياغة نحو 5 سنوات أخري.

وأمام أهمية هذا المشروع باعتباره الأضخم في تاريخ الفكر الإسلامي، لتطوير الدراسات القرآنية في مجال العلاقات الدولية، تأتي هذه الدراسة لتحليل أبعاد هذا المشروع ومستوياته، وأهدافه ودوافعه، وآليات تنفيذه ومخرجاته، وكيف يمكن أن يشكل أرضية صلبة لمزيد من تطوير الدراسات القرآنية في مجال العلاقات الدولية.

وفي هذا الإطار تتناول هذه الورقة المحاور التالية:

أولاً: واقع دراسة العلاقات الدولية في الإسلام قبل هذا المشروع

ثانياً: مشروع العلاقات الدولية في الإسلام: الأهداف والدوافع والمنطلقات

ثالثاً: مشروع العلاقات الدولية في الإسلام: المراحل والإجراءات

رابعاً: مشروع العلاقات الدولية في الإسلام: المخرجات

خامساً: تطوير دراسة العلاقات الدولية في القرآن الكريم: رؤية استشرافية

أولاً: واقع دراسة العلاقات الدولية في الإسلام قبل هذا المشروع:

تعددت المداخل والدراسات التي تناولت "العلاقات الدولية في الإسلام"، وقد أسهم فيها علماء ومفكرون من تخصصات عدة كالقانون الدولي، والنظم المقارنة، والعلاقات الدولية، والنظرية والفكر السياسي، وكذلك تخصصات العلوم الشرعية والإسلامية، كما ساهمت علوم اجتماعية وإنسانية أخرى إلى جانب العلوم السياسية في هذه الدراسات. ومع أهمية البحث عن الخيوط الناظمة بين هذه الدراسات، وكيف تقدم رؤية كلية عن "العلاقات الدولية في الإسلام"، يظل لخبرة "مشروع العلاقات الدولية في الإسلام" دلالات معرفية ومنهاجية ونظرية وتطبيقية، خاصة أنها خبرة جماعية بحثية وتدريسية، ممتدة زمنياً وقامت على تعاون وتفاعل وتشابك تخصصات عدة، وعلى أكثر من مستوى، في محاولة لتجسير العلاقات بين دراسات العلوم الاجتماعية الحديثة وبين دراسات العلوم الإسلامية حول "العلاقات الدولية".

ويشكل مشروع العلاقات الدولية في الإسلام مجالاً من مجالات تشكيل وتشغيل الجماعة العلمية في العلوم السياسية من منظور إسلامي، إلا أن استكمالها وتدعيمها، حول بناء منظور حضاري إسلامي للعلوم السياسية بصفة عامة للعلاقات الدولية بصفة خاصة، يتطلب الكثير من الجهود والموارد والتواصل والتشبيك، امتداداً إلى دائرة عربية ثم إسلامية ثم عالمية.

ويبعث على ذلك تجدد الاهتمام، على الصعيد العالمي، من مداخل متعدد معرفية وفكرية ونظرية وسياسية، بمجال "العلاقات الدولية في الإسلام"، أو العالم الإسلامي في النظام العالمي الجديد، أو "المسلمون والتحولات العالمية"، أو "الإسلام والمسلمون والعولمة"...الخ، وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة. بحيث أضحى المسلمون مطالَبين بتقديم رؤيتهم عن أنفسهم وعن الإسلام في عالم نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وطرح رؤية تستجيب للتحديات المعاصرة وتقدم اجتهاداً حضارياً معاصراً.

وذلك استجابة لحالة متنامية من الدعوة إلى تعددية المنظورات الحضارية كسبيل لتحقيق العالمية لهذا العلم، وسبيل للخروج من أزمته الراهنة. وهذا الاجتهاد يستجيب لبعض دوافع مشروع العلاقات الدولية، من ناحية، وحالة الأمة الإسلامية ذاتها والحاجة لتنظير جديد لأوضاعها، ينطلق من خصوصية تجربتها ووضعها في العالم، والحاجة لأساس ثقافي وفكري جديد لنهضتها، من ناحية ثانية[1].

ويتضح من المراجعة العامة لبعض الدراسات التي قدمها غير المتخصصين في العلوم السياسية حول العلاقات الدولية في الإسلام، ما يلي:

1. وجود دراسات تم تصنيفها إلى جانب مصنفات أخرى عقب عملية توثيق المصادر العربية الإسلامية للمادة العلمية للمشروع، حيث تدور المصنفات الفرعية الأخرى حول موضوعات متصلة مثل الحرب، السلام، الجهاد، القومية،

الوحدة، المعاهدات، الأمة، الدولة، حقوق الإنسان؛ التاريخ الإسلامي، مشاكل ومنهاجية وقضايا الفكر السياسي لإسلامي والمذاهب الفقيهة والفقه المقارن.

2 وجود دراسات حول القواعد التي تقنّن العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين في زمن السلم والحرب والتي تنظمها أصول الشريعة الإسلامية. وهذه القواعد قام علماء وفقهاء الإسلام باستخراجها من القرآن والسنة، ونقلتها الدراسات المعاصرة عن الأدبيات التراثية الفقهية، وقد اهتمت هذه الدراسات بعدة أمور، منها: إبراز فضل الشريعة الإسلامية في المبادرة بالعناية بأمر تنظيم العلاقات بين مختلف الجماعات، من ناحية. والتركيز على أبرز أحكام الشريعة الإسلامية في هذا المجال كما هي مستمدة من الأصول عن طريق المقاييس التي يمكن بها استخراج الأحكام وذلك بمعرفة أدلة الفقه الإسلامي، من ناحية ثانية. ومن ناحية ثالثة، الحرص على إبراز دفاعية الإسلام، حيث أن جمهور المسلمين الآن يأخذ بالاتجاه القائل بأن أساس العلاقة بين المسلمين وغيرهم في الإسلام هو السلم. وينبثق هذا الاتجاه عن رؤية خاصة للتقسيم الشائع للعالم إلى دارين أو ثلاثة (دار سلم، دار حرب) (دار سلم، دار حرب، دار عهد).

3. أن الكتابات المعاصرة تحت عنوان العلاقات الدولية في الإسلام لم تركز على أسباب ظهور واستمرار هذا التقسيم مع أن الأصل في دعوة الإسلام هو العالمية وتوحيد البشرية في ظل الشريعة الإسلامية، أو على عرض الجدل بين الأسانيد الشرعية للمدرستين الأساسيتين: التي تقول إحداهما بأن العلاقات الدولية في الإسلام أساسها القتال أو الأخرى التي تقول إن أساسها السلم؛ أو تصنيف المعبرين عن كل منهما في تاريخ الفقه الإسلامي وذلك في صورة علمية منظمة جامعة[2].

وفي إطار هذه الاعتبارات يمكن القول إن الحاجة لتقديم منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية بصفة عامة وللتنظير حول أوضاع الأمة بصفة خاصة، لا تنبني على دوافع معرفية ونظرية فقط، ولكن ترتبط بواقع هذه الأمة وإمكانيات معالجة مشاكلها ضمن مشاكل الإنسانية، وتتجه نحو منظور بديل لذلك الذي يهيمن عليه منطق وسياسات القوى الصراعية المادية.

وقد تعددت الاجتهادات الفكرية والنظرية حول هذه الرابطة بين الحاجة لتنظير إسلامي جديد وبين واقع الأمة واحتياجاتها، وأكدت هذه الاجتهادات على أن أحد سبل استعادة حيوية الأمة هو استعادة حيوية ميراثها الفكري والثقافي، وأن أحد أهم مكونات الصحوة هو إحياء الوعي بالهوية الثقافية الإسلامية للأمة. وتكمن مصداقية وحيوية هذه الاستجابة المطلوبة في رسالة الإسلام لذاتها عبر التاريخ ودوره في المجتمعات والحضارة قوة أو ضعفاً[3]. فقد كان الإسلام مدخلاً محركاً لتجديد الثقافة والحضارة عبر التاريخ في أرجاء مختلفة من العالم، ومن ثم يمثل عبور الفجوة الراهنة بين الثقافات ضرورة من أجل تجديد ثقافي للأمة كسبيل لتجديد هويتها وحل مشاكلها. وهذا التجديد الثقافي هو جزء من التجديد الثقافي العالمي الذي تحتاجه كل الثقافات في العالم.

ثانياً : مشروع العلاقات الدولية في الإسلام: الأهداف والدوافع والمنطلقات:

1. الأهداف[4]:

كان السؤال الأساسي للمشروع: ما هو المطلوب من الدراسة الحالية التي يقوم عليها متخصصون في العلوم السياسية، والذين يؤمنون بإحياء التراث المعرفي الإسلامي وبيان وضعه وإمكانيات إسهامه في نطاق التخصصات المعاصرة من أجل تطوير منظور إسلامي لهذه التخصصات؟

وكان لهذا السؤال بعدين:

الأول: أنه لا يعني إنكار إسهام كتابات غير المتخصصين في العلوم السياسية، أو إنكار ضرورة الاستعانة بها بعد استيعاب "الفقه الشرعي الدولي العام" وإفرازه بلغة سياسية، ولكن يعني أيضاً أن هذه الإسهامات قد تمت لأغراض بحثية وتدريسية لا تتطابق بالضرورة مع نظائرها في نطاق العلومالسياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة. كما أنها ليست من طلقات كافية لهضم ونقد أبعاد المنظور الغربي للعلاقات الدولية على ضوء أبعاد المنظور الإسلامي، فإن هذه الإسهامات، وإن تعرضت لما يسمى ب "النظرية القيمية" أي لما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية فهذا لا يكفي لاستخراج مدلولات الخبرة الواقعية الإسلامية في مجال العلاقات الدولية أو التقاليد الفكرية السياسية الإسلامية في هذا المجال على نحو يمكن من إبرازها إلى جانب نظائرها في نطاق المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية.

الثاني: الاعتراف بأنه لا يجب أن تقتصر دراسة العلوم السياسية على المنظورات الغربية التي تسود الآن هذا المجال المعرفي، ولكن يجب أن يتم إثراء العناصر اللازمة لإعداد المتخصصين في العلوم السياسية بعناصر مستمدة من التراث الإسلامي، كما يجب أن يتم تطعيم مناهج الدراسة بالتراث الإسلامي ولكن في صورة متناسقة وليس تدريسه في صورة منفصلة حتى لا يتحول الانحياز للثقافة الغربية إلى انحياز آخر ولكن هذه المرة للثقافة الإسلامية، ومن هنا يتضح مغزى وضرورة الاستعانة بإسهامات الكتابات الشرعية الفقهية، وكتابات التاريخ الإسلامي والفكر والفلسفة السياسية من أجل المساعدة في بلورة منظور إسلامي للعلاقات الدولية.

ولهذا برزت عدة نقاط مهمة:

1. تعد دراسة القواعد الشرعية الإسلامية التي تنظم العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية والتي عرضتها الاتجاهات والمذاهب الفقهية هدفا هاما للدراسة ولكن ليس الهدف الوحيد، فإذا كانت الدراسات المعاصرة قد ركزت، بحكم تخصصها في القانون والشريعة الإسلامية، على هذه القواعد التي استخرجها الفقهاء من الأصول، فإنها في المقابل لم تركز على رؤى الفكر السياسي الإسلامي في عصوره المتعاقبة، سواء حول طبيعة الظاهرة التي تنظمها هذه القواعد أو حول التصور الإسلامي العام الذي تنطلق منه وترتكن إليه هذه القواعد، حيث أن معظم هذه الدراسات بحكم طبيعتها وأهدافها لا تنطلق من تصور أو إطار كلي محدد مسبقا توظف لخدمته دراسة هذه القواعد. أو يساعد على اختبار مجموعة من المقولات المطروحة. أى أن هناك فجوة بين دراسة الظاهرة الدولية (من منظور إسلامي) وبين دراسة القواعد المنظمة لها في زمن السلم والحرب،لأهناك فارقا بين دراسة العلاقات الدولية وبين دراسة القانون الدولي حيث أن الأخير لا يمثل المحور الوحيد للتنظير حول الأولى.

2. أهمية دور المحلل السياسي الإسلامي في محاولة سد هذه الفجوة وذلك بتقديم تحليل منهاجي ومضموني، وفيما يتعلق بالمضمون فهو يجب أن يبرز في تحليله جوانب أخرى إلى جانب القواعد الشرعية حتى يتميز المنظور السياسي الإسلامي عن الكتابات القائمة في هذا المجال والتي تفتقد اللغة السياسية والتي لا تنتظم جزئياتها في إطار كلي واحد لا قصورا منها ولكن اتفاقا مع طبيعة العلوم أو النظم الدراسية التي تنتمي إليها.

أما بالنسبة للناحية المنهجية فيقع التحليل على مستويين: مستوى المنظور العام، ومستوى الأبعاد النظرية الفرعية لدراسة العلاقات الدولية، والمقصود هنا بالمنظور العام: القضية الكبرى التي تحاول الدراسة التصدي لها ألا وهي: تحديد جوهر العلاقات الدولية في التصور الإسلامي حتى يمكن تحديد الإطار المرجعي الكلي الذي يمكن أن توظف في نطاقه دراسة القواعد والأحكام الشرعية.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المنطلق النظري هو محاولة اكتشاف جوهر الرؤية الإسلامية للعالم وكيف أثرت على تشكيل وصياغة منطق التعامل الدولي في التقاليد الإسلامية في ظل ظروف تاريخية متطورة؟ وهل جوهر التعامل الدولي في المنظور الإسلامي كان علاقة تعاون وسلم أم كان علاقة صراع وحرب بين الدولة الإسلامية والعالم الغير المسلم؟. أى ما هو الموقف الشرعي أو الحكم الشرعي بهذا الصدد حتى يمكن أن نقيس عليه تراث التقاليد الإسلامية، وأن نقدر حجم الفجوة الفقهية بين أوضاع مستجدة للمسلمين وبين اجتهادات فقهية سابقة في ظل واقع مختلف؟. فهذا الجوهر وهذا الأصل الشرعي لا يجب أن يغيب عن الأذهان مهما تعددت واختلفت الاجتهادات الفقهية في مرحلة أو أخرى من مراحل تطور الدولة الإسلامية وعلاقاتها بغيرها من الدول أو فى مرحلة أو أخرى من مراحل تطور الفقه الإسلامي في بعده الدولي.

وهنا يمكن القول إنه بقدر ما يهدف المشروع إلى تحديد أبعاد المنظور الأصولي حول القضية الكبرى المشار إليها بقدر ما يهدف أيضا إلى استكشاف الاتجاه ات التجديدية أو التطورية في الفكر السياسي الإسلامي حول هذه القضية واستكشاف العلاقة بين اتجاه هذا التطور وبين اتجاه التطور في وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي وأنماطه ومحدداته. أما عن الأبعاد النظرية الفرعية أو الجزئية فهي المتصلة بدراسة ظاهرة العلاقات الدولية مفاهيما كانت أو مستويات تحليلية.

ومن أهم هذه المستويات:

1. الدولة: طبيعتها وخصائصها وعلاقتها بمفهوم الأمة والجماعة، القومية في أصول الإسلام وفي التراث الفقهي. والتنظير حول هذه الأمور يساعد على الإجابة عن التساؤل التالي: ما مدى صحة استخدام مصطلح العلاقات الدولية لوصف التعامل الخارجي للدولة الإسلامية، أي هل يسمح المنظور الإسلامي بإطلاق صفة "الدولية" على العلاقات بين الدولة نظرا للطبيعة العالمية الإسلامية وغيرها؟ أم يصح وصفها بأنها علاقات عالمية للدعوة الإسلامية والتي تحمل مسؤلياتها هذه الدولة؟ أم وصفها بأنها عبر قومية انطلاقا من الأسس الإسلامية للعلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الجماعات البشرية المختلفة؟ وكيف نصف العلاقات بين مكونات دولة الخلافة الإسلامية من إمارات وسلطنات وممالك: هل هي علاقات دولية أم داخلية؟.

2. معايير تصنيف أطراف العلاقات الدولية: هل هي فقط علاقات بين مسلمين وغير مسلمين أم هناك معايير أخرى تنبع من خصائص الهيكل الدولي ودرجة تجانس أعضائه (دول عظمى، كبرى، صغرى) غنية أو فقيرة، متقدمة أو مختلفة، قائدة ومهيمنة أم تابعة.

3. ترتيب سلم القيم والأسس والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية وأهداف هذه العلاقات.

4. عناصر قوة الدولة وعناصر ضعفها وانهيارها، ووزن استخدام القوة المسلحة في التعامل الدولي (وهدف الدولة من استخدامها ودوافعها؟ هل الجهاد ونشر الدعوة أم حماية وتحقيق مصالح أخرى؟) وما هي أسباب الصراع أو التنافس، وأسباب التحالف، وأسباب التسلط والهيمنة؟

5. أدوات الدولة لتحقيق أهدافها وتنفيذ سياساتها والعوامل المؤثرة على أولوية استخدام هذه الأدوات (العسكرية، الاقتصادية، الدبلوماسية).

6. موضوعات وقضايا التعامل الدولي في ظل الصراع أو التعاون وفي أوقات السلم أو الحرب لأن الاقتصار على قضايا الصراع العسكري فيه اختزال كبير لظاهرة الصراع وقصرها على جانب واحد.

7. العلاقة بين طبيعة البيئة الداخلية (انقسامات، صراعات أو تماسك داخلي) وبين فعالية الحركة الخارجية للدولة (فتوح وانتشار أو تقلص وتراجع؛ دور قائد أو ثانوي أو تابع في النظام الدولي). وهنا تبرز قضية العلاقة بين درجة التطبيق الفعلي للإسلام في الداخل وفي العلائق الخارجية وبين توسع أو انكماش وضعف ثم انهيار دول الخلافة الإسلامية المتعاقبة. كما تبرز أيضا قضية العلاقة بين المكونات أو الكيانات التي انقسمت بينها الأمة الإسلامية ولكن في ظل دولة خلافة واحدة أو أكثر وخاصة في الفترات التي اهتزت فيها السلطة المركزية لهذه الدولة وكذلك في الفترة التي أعقبت سقوطها حيث برزت التعددية السياسية الدولية الإسلامية.

ومن هنا يمكن القول أن أهداف المشروع ذات مستوين: مباشر محوري وجزئي تراكمي:

- الهدف المحوري: هو تحديد وضع الدول الإسلامية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية في الفترات المتتالية من التطور التاريخي للنظام الدولي على نحو يوضح صعود وهبوط الخلافات الإسلامية المتعاقبة والقواعد التي حكمت هذه العملية والعوامل المختلفة التي كانت وراءها.
- الأهداف الجزئية: نظرية وتطبيقية:
  - النظرية: تتلخص في السعي لبيان كيف يمكن أن تعمق نتائج دراسة الخبرة الإسلامية وأن تضيف إلى أو تعدل من بعض افتراضات بعض الأدبيات النظمية الرائدة في علم العلاقات الدولية التي تناولت أساسا الخبرة الأوروبية منذ القرن 16م بصفة خاصة.
  - التطبيقية: المتصلة بهيكل النظام الدولي ومضمون التفاعلات الدولية والبيئة الدولية في الخبرة الإسلامية، وتسعى لاستخلاص أنماط سلوكية حول ثلاثة محاور أساسية: أسباب سقوط وصعود الدول الإسلامية الكبرى، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة الإسلامية، التفاعلات بين العوامل الإسلامية وغير الإسلامية. وتتصل هذه المحاور الثلاثة بقضيتين أساسيتين تثيران الاهتمام الراهن وهما العلاقات الصراعية القتالية أو التعاوني السلمية مع الغرب، ومفهوم الجهاد التعددية السياسية الإسلامية ومفهوم وحدة الأمة.

2. القواعد والضوابط المنهاجية:

وتقوم هذه القواعد على بعدين رئيسين:

البعد الأول: يتصل بمدى إمكانية تقويم أحداث وممارسات دولية هامشية أثارت نقاشا وجدلا حول قواعد أصولية وذلك حتى يمكن الإجابة عن سؤال شائع لماذا الفجوة بين قواعد وأسس الإسلام وبين ممارسات المسلمين عبر تاريخهم وهو السؤال الذي يثير كل أبعاد ما يسمى بقضية العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام ومن أهم الأنماط التي تثير هذا السؤال أنماط التحالف الإسلامي غير الإسلامي والقتال الإسلامي.

البعد الثاني: يتصل بضوابط تفسير التاريخ الإسلامي من منظور إسلامي وهي الضوابط النابعة من انتقاد التيارات الشائعة في هذا التفسير ومن ثم فهي تقدم تصورا عن الأبعاد المعادلة في التفسير بين مجموعات العوامل العقيدية من ناحية، والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من ناحية أخرى، ويتمثل هذا التصور في محاولة تطوير مقترب يجمع

بين المجموعتين من الاعتبارات المادية وغير المادية وعلى نحو ينبثق من الفهم الحقيقي للسنن الإلهية في الكون والإنسان والمجتمع لأن فهم ما وصلت إليه ممارسات المسلمين وأحوالهم ليست إلا تأكيدا لانطباق السنن الإلهية[5].

3. الدوافع[6]:

تمثلت أهم هذه الدوافع في:

أ- تجاهل أو إهمال الأبعاد المختلفة للخبرة الإسلامية وتقاليدها في نطاق دراسات المنظور الغربي للعلاقات الدولية سواء على مستوى تاريخ العلاقات الدولية أو فلسفة العلاقات الدولية أو نظرية العلاقات الدولية، فنجد أن الذي غلب على البحث والتدر يس في نطاق تاريخ العلاقات الدولية إنما ينصب على تاريخ العلاقات الأوربية منذ القرن السادس عشر الميلادي، كذلك فإن الاعتراف بأهمية البحث في الجذور التاريخية الفكرية لما يسمى العلاقات الدولية قد قاد على صعيد الفكر الغربي إلى الاهتمام بما يسمى "فلسفة العلاقات الدولية"، أي البحث عن الأفكار السياسية الكبرى في العصور الفكرية القديمة والوسطى للحضارة الغربية أساسا، وذلك انطلاقاً من الاعتقاد بأن أكثر المحاولات المعاصرة والحديثة التي بذ لت من أجل صياغات نظرية للعلاقات الدولية إنما تجد جذورا وامتدادات فكرية في الماضي كما أنها تأثرت بالقيم والظروف التاريخية والحقائق الواقعية التي عايشها فلاسفة ومفكرو العصور المختلفة للحضارة الغربية.

ب- كذلك فإن الاهتمام بدراسة التطور التاريخي للنظم الدولية، كغاية في حد ذاته، أو لاختبار فروض نظرية في نطاق نظرية النظام الدولي المستفادة من النظرية العامة للنظم، اقتصر على نطاق الخبرة الأوربية وبدرجة أساسية منذ بداية القرن ١٨، وترجع تلك الحالة إلى أن أوروبا قد مارست سيطرتها على العا لم على مدى الثلاثة قرون الماضية. ولهذا فليس من الغريب أن يركز المنظرون الذين ينتمون إلى حضارتها على خبرتها وتقاليدها.

ج- إن متابعة الأدبيات المعاصرة المنشورة في نطاق "علم العلاقات الدولية، ونظرية العلاقات الدولية" وبأقلام متخصصي العلوم السياسية المسلمين وغير المسلمين، لا تخرج عن نطاق "المنظور الغربي لهذا المجال المعرفي" وتدور حول أبعاده المختلفة وتطور معا لم ونطاق وموضوعات هذا الحقل الدراسي مع التطور في النظام الدولي(كالتاريخ الدبلوماسي، والعوامل والقوى المحددة للسلوك، والمظاهر الهيكلية والوظيفية، ووحدات ومستويات تحليل العلاقات الدولية، والمشكلات والقضايا الدولية المعاصرة.

د- ضرورة إحداث نوع من التوازن بين مكونات المواد التي يحصلها الطلاب في الجامعات العربية الإسلامية. فتمتد مثلا دراسة تاريخ العلاقات الدولية إلى الفترة التي شهدت دورا متميزا للدولة الإسلامية في التفاعلات الدولية، وكذلك ضرورة إحداث نوع من التوازن في اهتمامات المتخصصين في هذا المجال الدراسي على نحو يتفق وانتمائنا الإسلامي دون أن نفقد أثر التطور في مجال العلم المعاصر.

ثالثاً: مشروع العلاقات الدولية في الإسلام: المراحل والإجراءات

كان للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، متمثلا في رئاسته أ. د. طه جابر العلواني، فضل المبادرة بتكليف د. نادية محمود مصطفى في مايو ١٩٨٧ بإعداد مخطط مشروع بحث جماعي عن "العلاقات الدولية في الإسلام". وكانت البداية مع مخطط أولي أعدته الدكتورة نادية في مايو ١٩٨٧، ثم تكون الفريق البحثي من مجموعة من الباحثين الأساسيين والباحثين المساعدين من أعضاء هيئة التدريس وخريجي قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وبدأت سلسلة من الاجتماعات التمهيدية والتحضيرية لمدة ستة شهور وذلك لإعداد الخطة التفصيلية للمضمون ولكيفية التنفيذ.

وبناء على هذه الخطة انقسم الفريق البحثي إلى مجموعتين أو فريقين أساسيين تولى كل منهما مهامه البحثية منذ يناير ١٩٨٨ وعبر مرحلتين زمنيتين استغرقت كل منها سنتين حتى انتهت أعمال البحث السابقة على الصياغة النهائية بعد ٥ سنوات من بداية التنفيذ، كما استغرقت الصياغة نفسها وما تلاها من خطوات ما يربو على السنوات الأربع.

وتبين المقارنة بين نص المخطط الأولى للمشروع وبين الشكل النهائي لمخرجاته درجة هامة من التطور في التفكير وفي التخطيط للتنفيذ. فقد كانت نقطة البداية مبادرة المعهد في تكليفه د. نادية محمودة النطاق والهدف ألا وهو إخراج كتاب "تعليمي" يقدم منظورا إسلاميا للعلاقات الدولية". كما كانت نقطة البداية في المخطط الأولى هو تقديم هذا المنظور على ضوء استيعاب منظور الأصول والتراث الفكري أولا (مرحلة أولى) ثم يأتي دور مدلولات الخبرة التاريخية والقضايا المعاصرة للعالم الإسلامي (في مرحلة ثانية).

ولم يكن تقديم منظور إسلامي للعلاقات الدولية في كتاب منهجي بواسطة متخصصي علوم سياسية ليتم بدون الغوص والتعمق في روافد متعددة تنتمي إلى تخصصات مختلفة. ومن هنا وعلى ضوء طبيعة الجهود التوثيقية والتحليلية والمقارنة في أدبيات الأصول، والفقه، والفكر والتاريخ الإسلامي (الأولية منها والثانوية، العربية منها والأجنبية) المتصلة بموضوع البحث، وعلى ضوء ما واجه هذه الجهود من مشاكل اتضح للفريق البحثي في مجموعة أهمية وضرورة الاقتراب المنهجي المنظم من هذه المجالات لاستخلاص مدلولاتها التراكمية بالنسبة لدراسة "العلاقات الدولية في الإسلام" من ناحية وذلك بعد تسجيل الخبرات المنهجية التي اكتسبها متخصص العلوم السياسية خلال الاقتراب من هذه المجالات من ناحية أخرى.

والإسلام يفهم هنا باعتباره أصولا ثابتة، خبرة تاريخية، وتراثا فكريا. ولهذا اتسع الهدف ليتجسد في البحث الجماعي في هذه الروافد الثلاثة الكبرى على ضوء إعادة تشكيل منطلقات العملية البحثية ومسارها.

(أ) مخرجات المشروع:

انصب التطوير الأساسي في مخرجات المشروع على ثلاث أمور أساسية:

1. وضع دراسة الخبرة التاريخية ودورها في جزء مستقل في الهيكل العام للمشروع. فبعد أن كان الرجوع إليها وسيلة لتحديد خصائص الأطر الداخلية والخارجية للمفكرين في العصور الإسلامية المتتالية اتضح مدى عمق وأهمية إفراد جزء خاص لهذه الخبرة يهدف إلى دراسة أنماط التطور في تفاعلات النظام الدولي الإسلامي. فقد كان الرجوع إلى التاريخ الإسلامي (في مصادره الأولية والثانوية) من خلال منظار التحليل السياسي عملية متميزة منهاجيا وموضوعيا. لذا استوجبت أن يفرد لها جزءاً خاصا يترجم أهميتها وحيويتها وكيفية توظيفها في دراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي.

2 لم يمتد الإنجاز إلى القضايا المعاصرة للعالم الإسلامي وذلك انطلاقاً من أننا نعيش مرحلة تحولية هامة في النظام الدولي برمته وفي أوضاع المسلمين بصفة خاصة وهو الأمر الذي يفترض متابعة دقيقة على أن تصبح بعد ذلك مجالا لجزء مكمل ينطلق من استيعاب مدلولات نتائج أجزاء المشروع بل ويستند إليها.

3. جاء الاتفاق على المداخل المنهاجية للمستويات الثلاثة (الأصول، التاريخ والفكر) إلى جانب مدخل منهاجي عام للمشروع ككل.

(ب) فريق البحث:

انقسمت العملية البحثية بين فريقين أساسين: فريق المنظور الأصولي وفريق المنظور التاريخي، والفكري. ولقد انقسم كل من الفريقين بدوره إلى جماعات بحثية فرعية وفقًا لموضوعات كل مستوى وأقسامه. فانقسم الفريق الأول إلى أربع فر ق: القيم، الدولة، العلاقات في وقت السلم، العلاقات في وقت الحرب. كما انقسم الفريق الثاني إلى ثلاث جماعات فرعية: العصران الأموي والعباسي، العصران المملوكي والعثماني، عصر ما بعد سقوط الخلافة. على أن يتم الفريق إنجاز صياغة جزء التاريخ في نفس الوقت الذي تجري فيه عملية جمع مادة جزء الفكر.

وبقدر ما كان لهذا الازدواج المتعاقب في مهمة الفريق الثاني من مبررات علمية وعملية، بقدر ما كان هذا الازدواج أحد أهم أسباب تأخير إنجاز المشروع بالمقارنة بحالة ما إذا كان قد تولى فريق ثالث العمل في الفكر على نحو متوازٍ مع العمل في التاريخ والأصول. ولم يكن هذا الازدواج مقررا منذ البداية، ولكنه تبلور وفرض نفسه بعد التطور الذي لحق بوضع دراسة التاريخ في المشروع، من ناحية، ومن قناعة أعضاء الفريق الثاني بضرورة تحقيق الرابطة بين الفكر والبيئة هذا فضلا عن صعوبة توفير فريق ثالث ونقل خبرة المشروع إليه.

ولم يكن هذا التقسيم مانعا جامعا ولكن لمجرد توزيع المهام البحثية وتحديد مسئولياتها، فلم تنقطع سبل الاتصال والتفاعل بين الجماعات الفرعية لكل فريق أو بين الفريقين الأساسيين طوال ما يقرب من السنوات الخمس منذ يوليه ١٩٨٧ حين بدأت مناقشة المخطط الأولي للمشروع وحتى نهاية ١٩٩١ حين انتهت عم لية التوثيق وجمع المادة العلمية وبدأت مرحلة الصياغة النهائية وما بعدها. ومن حقيقة هذا التفاعل والتواصل المستمر بين الفريق البحثي بكل مستوياته تبرز القيمة الفعلية لهذا المشروع، القيمة التي استوعبها الباحثون الذين عايشوا هذه الخبرة بكل دقائقها الإيجابية والسلبية على حد سواء. فلقد بدأ أعضاء الفريق العمل ولكل منهم منظوره المختلف عن الآخر (بحكم اختلاف التخصصات الفرعية في العلوم السياسية وكذلك بحكم الاختلاف من حيث درجة الاقتراب أو الابتعاد عن الدراسات الإسلامية). ولكن كانت الغاية واحدة و الهدف واضح والحماسة متوافرة من أجل دفع عملية تطوير منظور إسلامي للعلاقات الدولية على نحو علمي منظم.

ولقد تحقق هذا التفاعل، الذي أتم تكوين مجموعة بحثية متكاملة الخبرات في ما يتصل بمجال العلاقات الدولية في الإسلام من خلال اجتماعات دورية منها الشهرية على مستوى الباحثين الأساسيين وبينهم وبين المستشارين الدائمين للمشروع وهما المستشار الأكاديمي، والمستشار الشرعي؛ ومنها نصف الشهرية على مستوى كل فريق في مجموعة وعلى مستوى جماعاته الفرعية. ولم تكن هذه الاجتماعات مجالا لعرض نتائج التوثيق وجمع المادة العلمية فقط ولكن مجالا لمناقشة دورية ومتصلة لموضوعات أو قضايا محددة يبادر بطرحها المشرف على المشروع أو الباحث السياسي في كل جماعة. كما كان يشجع على اختيارها والاقتراب منها الباحثون المساعدون.

وكان تراكم هذه المناقشات يقود إلى تحديد أدق للمفاهيم وللأطر المشتركة ولمسار العملية البحثية بكل منحنياتها. ولقد تم تسجيل خبرة هذا التفاعل ونتائجه وانعكاساته على منطلقات المشروع وأهدافه وأقسامه وعلى كيفية تنفيذه في تقارير نصف سنوية كان يقدمها كل فريق بحثي. وكان كل تقرير يتضمن حصيلة مسار العملية البحثية من حيث رصد وتصنيف وتفريغ المادة العلمية ومن حيث مناقشة الإشكاليات المنهجية والموضوعية.

ومن ثم فإن تراكم هذه التقارير خلال ما يقرب من السنوات الخمس كان بمثابة القاعدة التي بنيت عليها المقدمات المنهجية المستويات الثلاثة الأصول، التاريخ، الفكر والمدخل المنهاجي العام للمشروع. ولم يكن لهذه المقدمات المنهاجية وضع محدد في التخطيط الأولي لهيكل المشروع وأهدافه. ولكن وبعد العام الأول من بداية العملية البحثية برز للفريق

البحثي في مجموعه وعلى مستوى جماعاته الفرعية أهمية هذه الخبرات وضرورة رصد تطورها وتقييم مدلولاتها بطريقة منظمة وصياغتها في أوراق منهجية تمهد لأجزاء كل مستوى من مستويات المشروع الثلاثة من ناحية وتقديم من ناحية أخرى صورة عن مشاكل ونتائج اقتراب متخصصي العلوم السياسية من م وضوع العلاقات الدولية في مصادر أدبيات الأصول والتاريخ والفكر الإسلامية.

وهذا ما تحقق بالفعل وعلى نحو جامع شامل يحقق فائدة علمية للباحثين عن تطوير منظور إسلامي في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة وليس العلوم السياسية فحسب. وعلى صعيد موازٍ ، قدم المشرف على المشروع تقارير عامة عن مسار التفاعل بين الفريقين الأساسيين وفيما بين الجماعات الفرعية لكل منهما. وكان هدفها تحديد درجة التقدم في بلورة رؤية موحدة تربط بين أجزاء المشروع وتحدد العلاقة التكاملية فيما بينها بحيث تقدم في مجموعها تراكمات متتالية معرفية موحدة المنهج من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمشروع. ولقد كان إنجاز غاية التفاعل المتواصل، ضرورة مسبقة لابد من إتمامها عند اكتمال عملية التوثيق وجمع المادة العلمية وتحليلها وذلك حتى تبدأ عملية الصياغة النهائية على ضوء رؤية متكاملة الأبعاد.

(ج) التطوير في آليات العمل:

اتضح على ضوء خبرة العامين الأولين من المشروع أن هناك علامات استفهام عدة، سواء بالنسبة لهيكل المشروع أو بالنسبة لإشكاليات منهجية جوهرية، في حاجة لإجابة. ومن ثم كانت ضرورة طرح تصورات الفريق البحثي على آخرين. ولذا جاءت ندوة نوفمبر ١٩٨٩، وناقشت الندوة ثلاثة تقارير الأول تقرير عام قدمته د. نادية محمود مصطفى حول دوافع وأهداف ومنطلقات دراسة "العلاقات الدولية في الإسلام". والثاني قدمته المجموعة البحثية الأولى التي تضم من الباحثين الأساسيين: د. سيف الدين عبد الفتاح، ود. أحمد عبد الونيس، ود. عبد العزيز صقر، ود. مصطفى منجود حول: خبرة التعامل مع مصادر دراسة المنظور الأصولي، والثالث قدمته د. نادية محمود مصطفى، ود. ودودة بدران، ود. علا أبو زيد الباحثون الأساسيون للمجموعة البحثية الثانية حول "خبرة وقضايا التعامل مع التاريخ السياسي الإسلامي والفكر السياسي الإسلامي منذ العصر الأموي وحتى الآن.

وقد دارت المناقشات حول هذه الأوراق عبر يومين، وقدمت د. نادية المشرف على المشروع تقريرا عاما عن نتائج الندوة كماقدم كل من د. سيف عبد الفتاح ود. علا أبو زيد مقررا الندوة تقريراً حول مسار المناقشات واتجاهاتها. وقد كان لهذه النتائج مدلولاتها الهامة بالنسبة للعملية البحثية في السنوات التالية وخاصة على الأصعدة التالية:

1. الاهتمام بدرجة أكبر بتحديد المقصود بمصطلح العلاقات الدولية وموضوعاته وقضاياه التي تبحث في منظور الإسلام حولها. وهو الأمر الذي ترتب عليه إدخال تعديل في شكل المدخل المنهاجي العام وذلك بإعداد دراسة حول أبعاد المنظور الغربي للعلاقات الدولية ووضع بحث العلاقات الدولية في الإسلام بينها.

2. الاهتمام بالروابط بين مجموعات الأصول، التاريخ والفكر وذلك على ضوء الهدف العام للمشروع. ومن ثم الاهتمام بتوظيف التفاعل بين متخصصي السياسة والتاريخ والفقه وذلك عن طريق تنظيم استشارات علمية منتظمة توجه خلالها الفريق البحثي بأهم إشكاليات منهجه إلى علماء مختصين في التاريخ، والفقه.

3. الاهتمام بتوضيح وتحديد كثير من المحاور الموضوعية والمنهجية ليتم التنفيذ على ضوئها.

ولكن بالرغم من اكتمال وضوح الهدف وكيفية معالجة الإشكاليات المنهجية، وبالرغم من الاتفاق على الشكل النهائي لهيكل المشرو ع، وبالرغم من محاولات التغلب على اختلال الجدول الزمني للتنفيذ بسبب ظروف طارئة (كسفر بعض

الباحثين الأساسيين على فترات متقطعة، والتغيرات في الباحثين المساعدين، أو بسبب عدم التحديد الدقيق للزمن الذي يتطلبه تنفيذ العملية البحثية في بعض الجزئيات الفرعية)، فقد ظلت هناك صعوبة كبرى تكمن في عواقب اتساع الموضوع وتداخل روافده على الصياغة النهائية لمشروع من المفترض أن يأتي معبرا عن رؤية مشتركة ومنهج موحد. ومن ثم وبعد مرور ثلاث سنوات من بداية المشروع ومع قرب انتهاء عملية توثيق وتحليل المادة العلمية لما يقرب من نصف المشروع (التاريخ+ القرآن) وبداية الإعداد للمرحلة الثانية (الفكر+ الأحاديث) اتفق الفريق على ضرورة البدء في صياغة بعض الأجزاء، لاستكشاف أبعاد الرهان الأكبر الذي يواجه فريق العمل وهو إلى أي حد ستأتي الصياغة النهائية بواسطة عدة أقلام، على نحو يعكس قدرا هاما من رؤية مشتركة ومنهج موحد.

ولم يكن هذا الرهان يتصل بالعلاقة بين الرافدين الأساسيين للمشروع أي الأصول والتاريخ والفكر فقط بل بالعلاقة أيضا بين الجماعات الفرعية التي انقسمت بينها المجموعتان البحثيتان (وخاصة مجموعة الأصول حيث كان الاختلاف ملموسا بين اقتراب كل من الباحثين القائمين على إعداد جزئي: العلاقات الخارجية في وقت السلم والعلاقات الخارجية في وقت الحرب.

(د) الصياغة المبدئية والنهائية للمشروع:

تمت عملية الصياغة المبدئية الجزئية على خطوتين: خطوة جزئية خاصة بالمقدمة المنهاجية العامة للمشروع، وللمقدمات المنهاجية للمشروعات الثلاثة، وقد تم عقد أربعة اجتماعات شهرية متتالية عقدها الباحثون الأساسيون والمستشاران الأكاديمي والشرعي (أبريل، مايو، يونيه، أكتوبر ١٩٩٠) لمناقشة صياغة هذه الدراسات الأربع، والتأكيد على كيفية تحقيق التجانس المنهجي بين الخطوط الأساسية لكل منها، حتى تنعكس ضوابطها في أجزاء المستويات الثلاثة التطبيقية.

أما الخطوة الثانية فكانت شاملة تنصب على جزئيات من الموضوعات المختلفة في عمل الفريق البحثي، ولقد عقدت بشأنها ندوة استغرقت ثلاثة أيام (1. ٣ أغسطس ١٩٩٠)، ضمت الباحثين الأساسيين والمساعدين والمستشاران الأكاديمي والشرعي، وسجلت نتائجها في تقارير فرعية طالبت المشرفة على المشروع كل من الباحثين الأساسيين بإعدادها وتقديمها لتتضمن ما يلي:

- الهيكل التفصيلي للصياغة.
- أهم المشاكل التي واجهت هذه الصياغة على ضوء طبيعة المادة العلمية المتوافرة وبالمقارنة بالأهداف المحددة للموضوع محل الصياغة.
- أهم اتجاهات مناقشة الفريق البحثي لهذه الصياغة.
- أهم التعديلات المقترحة من جانب الباحث والتي سيدخلها على صياغته على ضوء هذه المناقشات.
- أهم الضوابط المنهاجية التي يجب على كل منهم مراعاتها حتى عند صياغة الأجزاء المكلف بها وذلك يتحقق التجانس بين أجزاء كل مستوى من المستويات الثلاثة للمشروع.

وقدمت المشرفة على المشروع تقريرا عاما يتضمن أهداف الندوة وخطواتها كما يسجل الملاحظات حول اتجاهات مناقشة كل باحث أساسي. ولقد تضمن التقرير العام المحاور التالية:

- نتائج المناقشات بالنسبة لمضمون وهيكل الورقة التي قدمها كل باحث أساسي

- أبعاد الروابط بين أجزاء المشروع المنهاجية والتطبيقية لتحقيق وحدة المنتج النهائي.
- قضايا إجرائية مشتركة يجب مراعاتها من جانب الباحثين الأساسيين.
- قضية الهيكل النهائي للمشروع على ضوء ما يستقر عليه الرأي بالنسبة لوضع الأجزاء المنهاجية وطبيعة الخاتمة النهائية للمشروع.

(هـ) المشكلات التي واجهت المشروع:

1. مشاكل تتصل بطبيعة تخصص القائمين على المشروع ومدى تسلحهم بأدوات المنهج الإسلامي وصعوبات هذه ال عملية، ومن ثم الفجوة القائمة بين الفقيه المعاصر وبين عالم السياسة. وتنتج هذه المشاكل من عدة أبعاد:

- طبيعة تناول الفقيه أو الفيلسوف الإسلامي لموضوعات السياسة نظرا للطبيعة الشاملة لثقافته ولإنتاجه في وقت لم تكن قد تحددت فيه بعد الفواصل بين العلوم الدينية والعلوم المدنية أو فيما بين العلوم الاجتماعية.
- بعد أن تعددت التخصصات في المجالات المعرفية المختلفة أضحى للفقيه المعاصر معنى محددا لا يتجاوز دارس العلوم الشرعية ولا يتعداه إلى فروع المعرفة الإنسانية والعملية المختلفة. وفي نفس الوقت برز اتجاه كبير بين الباحثين السياسيين المعاصرين يهتم بالبحث والتنقيب في الأصول وفي التراث لأغراض بحثية وحركية سياسية مختلفة، وهؤلاء الباحثون يعرفون العصر واحتياجاته ودرسوا السياسة ومتغيراتها (ولو من منطلق إسهامات المنظور الغربي) ولكنهم لا يعرفون شيئاً عن الفقه وأصوله أو عن التراث الفكري والفلسفي والتاريخي الإسلامي، ومن ثم يمكن حل هذه المشكلة في الاعتراف بضرورة عدم قطع الجسور بين الباحث السياسي المعاصر وبين الفقيه حتى يمكن عبور الفجوة القائمة بين الطرفين.

وهذا الأمر ضروري حتى تتحقق فاعلية عملية إحياء التعامل مع التراث في مجال العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة، في سبيل بلورة منظور إسلامي لهذا المجال المعرفي ويمكن أن يتحقق عبور هذه الفجوة بخلق قنوات للتعاون بين الباحث السياسي وبين المتخصص الشرعي المعاصر. وإذا كان هدف الباحث السياسي من التعامل مع المادة العلمية الإسلامية (فكرا وفقها وفلسفة وتاريخا) هو إحياء المعرفة بالتراث في الجماعة البحثية التي ينتمي إليها والاستعانة به لتطعيم مناهج البحث والتدريس كسبيل لتحقيق العمق الذاتي والتخفيف من غلو أو سيادة المنظور الغربي (إن لم يكن استبداله) فهنا تتعدد أبعاد دور المتخصص الشرعي، ابتداء من توضيح مصطلحات لغة التراث، انتقالا إلى المساعدة في حصر وتصنيف أهم مصادر التراث (الفقهي، الفلسفي، التاريخي) المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقضية موضع البحث؛ ووصولا إلى المساعدة في التمييز بين المصادر الإسلامية الملتزمة وغيرها. فضلا على ضبط شرعية المشروع.

2 مشاكل تتصل بحدود مضمون كل من أجزاء المشروع ومصادر كل منها وكيفية توظيف هذه المصادر بصورة منظمة لتحقيق الأهداف الكبرى للمشروع. فمثلا تتم دراسة المنظور الأصولي بالرجوع أساسا إلى كتب التفاسير والأحاديث وكتب الفقه (إلى جانب الأدبيات الثانوي ة) وتصبح المهمة الأساسية هي استخلاص أهم الاتجاهات في فقه التفاسير

وفقه السنة بصدد القضية الكبرى في دراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي: بدءا بتحديد أساس هذه العلاقات ومرورا بتوضيح أشكالها سلما أو حربا وانتهاء ببيان المبادئ والقواعد التي تحكم وتضبط هذه الأشكال في كل مرحلة من مراحل الدعوة الإسلامية وقيام الدولة الإسلامية. وفي نفس الوقت تتم دراسة المنظور الفكري السياسي بالرجوع إلى أدبيات التراث السياسي الإسلامي لدراسة الآراء الفكرية لاستخلاص أبعاد هذا المنظور وتطوراته أي لاستخلاص التيارات الفكرية التي يتميز بينها مفكرو المسلمين بالنسبة لقضايا وموضوعات العلاقات الدولية موضع الاهتمام وبناء عليه نجد أن كل من الجزئين الأصولي والفكري سيستعينان بالمصادر الفقهية على النحو الذ ي يخدم هدفها البحثي الأساسي فإذا كان دارسو المنظور الأصولي سيسترشدون بالمصادر الفقهية لإحكام عملية التنظير الأصولية من التفاسير وكتب الحديث فإن دراسي المنظور الفكري ستتعاملون معها بالقدر الذي يساعد على بيان التطور في الاتجاهات الفق هية نحو قضية أصل العلاقة، وسيتضح من المداخل المنهاجية لمستويات المشروع الثلاثة المشاكل التي واجهت تعامل متخصص السياسة مع هذه المصادر وكيفية إدارتها ومن هذه المشاكل على سبيل المثا ل: معايير اختيار التفاسير وكتب الأحاديث، إشكاليات تحديد مصادر الفكر المباشر وغي ر المباشر حول الموضوع، أسلوب التعامل مع هذه المصادر الأصلية وغيرها من المصادر الثانوية على النحو الذي يحقق التسلسل التالي: الرصد والتصنيف والنقد التراكمي المقارن.

3. مشاكل تتصل بتوظيف دراسة الرؤى الغربية عن التصور الإسلامي للعلاقات الدولية أو المنظورات الغربية لعلم العلاقات الدولية:

- إن أهداف المشروع تقودنا بصورة أو بأخرى إلى البحث في هذه الرؤى ولن يتحقق بالطبع هذا البحث في جزئية مستقلة ولكن في ثنايا أجزاء المشروع وخاصة في غمار دراسة التاريخ الإسلامي والفكر الإسلامي. وبعبارة أخرى إذا كان استعراض حالة علم العلاقات الدولية، التي مثلت أحد دوافع دراسة موضوع العلاقات الدولية في الإسلام، قد أبرزت إهمال وتجاهل المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية للمصادر الإسلامية المختلفة فإن ذلك لا يعني أن دراسات استشراقية، ولكن في مجالات معرفية أخرى لن تخدم بصورة أو بأخرى أهداف هذا المشروع، فقد تناولت العلاقات الدولية في الإسلام كجزء من نطاق مجالهم المعرفي (تاريخ، فلسفة. .) وليس كموضوع مستقل. ومن ثم فإن هذا النمط من الأدبيات الغربية، وإن كان لا يعد مصدرا أساسيا للبحث في أبعاد المنظور الإسلامي حيث أن المشروع ينطلق أساسا من الأصول والمصادر الفكرية الإسلامية، إلا أنها تعد مصدرا ثانويا مكملا وستعرض المقدمات المنهاجية لأجزاء المشروع للمشاكل التي يفرضها توظيف هذه الأدبيات وكيفية إداراتها.

- بالرغم من أن المشروع لا ينطلق أساسا من انتقاد المنظورات الغربية المعاصرة كنقطة بداية إلا أنه لا يسقط أو يرفض ما حققته هذه المنظورات في مجال الدراسة العلمية للعلاقات الدولية. ولهذا فهو ينطلق من تحديد وضع المشروع بين أبعاد دراسة المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية، وذلك لتوضيح قيمة الإضافة العلمية التي سيحققها هذا المشروع من ناحية ولتقديم تحديد دقيق وواضح لمفهوم العلاقات الدولية وأبعاد دراستها التي نبحث عن منظور الإسلام حولها من ناحية أخرى. كذلك فإن الاهتمام بصياغة رؤية إسلامية متجددة لل علاقات الدولية تسد الفجوة بين مستجدات الواقع وبين رؤى إسلامية سابقة إنما يفترض محاولة تحديد بعض

الخطوط الأساسية لرؤية جديدة تكون نتاج النقد والتطعيم بين الإسهامات التنظيرية ذات الأصول الإسلامية وبين نظائرها الغربية المعاصرة. وإن صدق هذا الهدف بالنسبة لمستوى التحليل التنظيري الفرعي أو الجزئي، فإنه لا يصدق تماما بالنسبة للإطار المرجعي الأصولي، ومن هنا يصبح من الضروري تحديد أو اختيار بعض المفاهيم الأساسية التي صيغت حولها جهود تنظيرية مختلفة مثل القوة، المصلحة القومية، السيادة، الصراع، الاندماج، الحرب، الأحلاف، القوى المحركة لعلاقات الدول، وذلك للمقارنة بينها وبين نظائرها في المنظور الإسلامي والتي ستبرز سواء من نتائج دراسة أجزاء التاريخ أو الفكر والتي ستسجلها خاتمة كل من هذين المجالين.

4. المشاكل البحثية التي يطرحها المشروع على النحو التالي:

أ- تضم دراسة العلاقات الدولية في الإسلام في طياتها ثلاثة مستويات تحليلية: العلاقات الدولية في الأصول الإسلامية، والعلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، والعلاقات الدولية في المصادر الفكرية السياسية. ويهدف المشروع إلى توظيف دراسة هذه الموضوعات دراسة منظمة علمية من أجل تقديم منظور إسلامي للعلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية والتاريخ الإسلامي والنماذج الفكرية السياسية الإسلامية.

ب- التمييز بين المنظور العام للقضية الكبرى وبين ما يرتبط به وينبثق عنه من تنظيرات حول أبعاد الموضوع المختلفة والتي تتلخص في المحاور الكبرى التالية: توجه الدولة الإسلامية (أهدافها ودوافعها)؛ أبعاد سلوكها (تجاه من وحول ماذا، أي أدوات ومجالات وموضوعات التعامل بين الدولة الإسلامية والعالم المحيط)، والعوامل والقوى المفسرة لنتائج هذا السلوك (وخاصة العلاقة بين العوامل المادية والسياسية والعقيدية).

ج- التمييز بين أبعاد التنظير القانوني (أي القواعد والأحكام الشرعية)، وبين أبعاد التنظير السياسي (أسس وأنماط التفاعلات والعوامل والأسباب المفسرة) فإذا كان التنظير السياسي يحاول أن يحلل طبيعتها ويفسرها كما حدث ت. ومن هنا أهمية استكشاف نمط التطور في وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي وآثاره بالنسبة للتطور في التيارات الفكرية.

د- استكشاف نمط التطور في منظور المسلمين أي بين اتجاهات منظور الأصول وفي المنظور الفكري السياسي عبر المراحل المتتالية من تطور دول الخلافة الإسلامية وذلك في ظل التطور في المعطيات الداخلية والدولية المحيطة.

هـ- درجة ونمط الاختلاف بين المنظور الأصولي للعلاقات الدولية خلال الطور الأول م ن التشريع أي طور الإمامة المذهبية؟ وهل غلب عليه التقليد ثم الجمود بعد ذلك بالرغم من تزايد التحديات الخارجية للدولة لإسلامية؟. ومن ناحية أخرى: هل حظيت العلاقات بين الجماعات الإنسانية والأمم والدول بنفس قدر ونمط اهتمام كل من الفقيه والمفك؟ وما تأثير شكل العالم الخارجي وسلوك الدولة الإسلامية تجاهه (فتوح وانتشار) أو التهديدات النابعة من الهجمات المضادة: (الصليبيين والاستعمار الأوروبي التقليدي ثم الحديث) على إبراز درجة أكبر من الاهتمام الفقهي أو الفكري السياسي بهذا الموضوع، بل وعلى طبيعة الموضوع ذاته (جوهر العلاقة بين المسلمين وغيرهم هل الحرب أم السلام؟).

من ناحية أخرى: هل اختلف محور مضمون كل من المنظورين الأصولي والفكري السياسي؟ أي هل اقتصر الأول على تقديم نظرية قانونية للعلاقات الدولية أي على تقنين قواعد الحرب والسلام وعلى أحكام الجهاد وعلى الضوابط الشرعية

للعلاقة بين دار السلام ودار الحرب؟ وهل سيقدم الثاني (إن وجد متميزا عن الأول) تنظيرا أساسيا لأبعاد الظاهرة الدولية (وحداتها، أسس ومبادئ وأدوات إدارتها، أسباب صعود الدول وسقوطها) وخصائصها عبر مراحل تطور الدولة الإسلامية والعالم من حولها؟ بعبارة أخرى ما هي خصائص منهج دراسة العلاقات الدولية في منظور المسلمين هل انصب أساسا في نطاق المنهجية الفقهية الشرعية أم يقدم إسهامات تمثل جذورا فكرية في عملية التنظير العامة حول الظاهرة الدولية؟.

و- محاولة اكتشاف درجة ابتعاد أو اقتراب الأنماط السلوكية للدولة الإسلامية من ناحية والأفكار السياسية الإسلامية الكبرى من ناحية أخرى عن أسس وقواعد منظور الأصول ومدى ارتباط هذا الابتعاد أو الاقتراب ولتطور فيه بطبيعة الخصائص المجتمعية السائدة في كل مرحلة. ويحيط بهذه المحاولة صعوبات هامة ترتبط بالمعايير التي يمكن على أساسها الحكم على وتقي يم تيارات الأفكار السياسية الإسلامية بمدى اقترابها أو بعدها ع منظور الأصول الإسلامية، أليس هذا المنظور الأصولي الإسلامي هو نتاج جهود بشرية أيضا في التعامل مع أصول الإسلام، ولو أنه نتاج مضبوط بقواعد أصولية.

كذلك فإن هذا التقييم إنما يجب أن ينصب ليس على المنظورات أو التيارات أو الاتجاهات الكبرى، ولكن على قضايا ووقائع محددة الزمان والمكان. وهنا تثور قضية "الفتاوى"وليس الأحكام أو السنن أو الأسس الثابتة. ونظرا لهذه الصعوبات فإن المدخل المنهاجي لأجزاء التاريخ يحدد ضوابط النظر في العلاقة بين مخرجات المنظور الأصولي وبين الممارسات التاريخية في نطاق هذا المشروع. ومن ثم يصبح السؤال المهم هو: ما درجة الاختلاف وأسبابها بين الاجتهادات الفقهية وبين التصورات السياسية أو فيما بي الاجتهادات الفقهية في العصور المختلفة، وفيما بين التصورات السياسية في هذه العصور أيضا؟[7].

رابعاً: مشروع العلاقات الدولية في الإسلام: المخرجات:

ظلت الاجتماعات الشهرية للباحثين الأساسيين منذ أكتوبر ١٩٩٠ وحتى نهاية ١٩٩١ تتابع الإعداد لعملية الصياغة النهائية وما بعدها وذلك في الوقت الذي قاربت فيه المرحلة الثانية من المشروع على الانتهاء (توثيق المادة العلمية وتحليلها بالنسب لجزء الفكر، وللمصادر القانونية للمنظور الأصولي) وكانت قد بدأت عملية الصياغة النهائية لجزء التاريخ المقدمات المنهاجية لمستوى الأصول، وتلخصت محصلة هذه الاجتماعات في عدة أمور:

1. التأكيد على أهمية تنفيذ النتائج التي تضمنتها التقرير العام لندوة ١٩٩٠ حول:

- أهمية المقدمة المنهاجية لكل مستوى وأن يأتي وضعها في الهيكل العام للمشروع تمهيد لهذا المستوى بأجزائه.
- مراعاة التجانس الشكلي والمنهجي بين أجزاء كل مستوى، ومراعاة ما تم الاتفاق عليه من ضوابط منهجية لتجنب اللبس والتداخل بين بعض الأجزاء وخاصة جزئي العلاقات الدولية في وقت السلم، وفي وقت الحرب (من مستوى الأصول) وحتى يخرجا على نحو يعكس الأساس الذي تستند إليه رؤية المشروع، وهو أن أصل العلاقات في الإسلام هو الدعوة وأن لكل من السلم والقتال مبرراته وظروفه وضوابط اللجوء إليه بمقتضى الشرع.
- مراعاة الروابط بين المستويات الثلاثة على النحو الذي يحقق التراكم الموضوعي والذي يكتسب معه المشروع صفته الكلية والشاملة.

- أهمية إعداد خاتمة عامة للمشروع، تلخص خبرة دراسة المنظور الأصولي، والمنظور التاريخي والمنظور الفكري وتستخلص مدلالوتها بالنسبة لتطوير منظور إسلامي للعلاقات الدولية للتمهيد لدراسة القضايا المعاصرة الإسلامية في ظل النظام الدولي الجديد، وتحديد موضوعات جديدة تحتاج لبحوث أخرى.

2. الاتفاق على أن تصدر أعمال المشروع في (12) جزء على أن تتضمن المقدمة المنهاجية العامة الجزء الأول والثاني وتحتوي دراسة "القيم" باعتبارها مدخلا منهاجيا عاما إلى جانب دراسة أبعاد المنظور الغربي في مجال العلاقات الدولية.

3. وضع جدول زمني لاتمام الصياغة النهائية وللإجراءات المختلفة الواجب اتباعها بعد ذلك (التحرير، الطباعة، التحكيم، التعديلات) ولقد تقرر نهاية ١٩٩٢ ميعادا لتسليم أجزاء مستويي التاريخ والأصول وكذلك دراستي المقدمة المنهاجية العامة للمشروع، ونهاية ١٩٩٤ بالنسبة لأجزاء الفكر، بحيث يصبح المشروع جاهزا للإصدار النهائي في نهاية ١٩٩٥.

إلا أن الأمر لم يكن على ما جرت عليه التصورات والتقديرات، ففي حين تمت الدراسة الأولى في المقدمة المنهاجية العامة للمشروع تأخرت الدراسة الثانية حتى أغسطس ١٩٩٥ وفي حين تمت الصياغة النهائية لأجزاء التاريخ (المقدمة المنهاجية، والأجزاء الستة، والخاتمة) في يناير ١٩٩٣، تأخرت صياغة أجزاء الأصول وتم تسليمها تدريجيا، فى سبتمبر ٩٢، وأبريل ٩٤، وأغسطس ٩٥، كما تأجل تسليم أجزاء الفكر حتى نهاية ١٩٩٦. وقد استغرقت هذه العملية بدورها جهودا فنية وإشرافية ضخمة نظرا لضخامة المشروع وما فرضه من أعباء في الطباعة والتصحيح والإصلاحات والمراجعات اللغوية والتاريخية والشرعية.

وقد خرج المنتج النهائي للمشروع في اثنا عشر جزءاً، عالجت الأجزاء من الأول إلى الرابع الإطار التنظيرى والمدخل المنهاجى للتعامل مع العلاقات الدولية فى الإسلام من خلال التعرض للأساس الشرعى والمبادئ الحاكمة للعلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، ثم انتقل فريق البحث لتحديد الأصول والمصادر الإسلامية اللازمة والضرورية فى بناء رؤية إسلامية للعلاقات الدولية (ترتكز على رؤية الأصول، ورؤية التاريخ وحوادثه، ورؤية الفكر وتطوره والتفاعل فيما بينها). وتناول الجزء الرابع الدولة الإسلامية كوحدة للعلاقات الخارجية فى الإسلام، حيث استعرض مسألة مفهوم وحدة الدولة وما يندرج تحته من معانى، وما يتضمنه من عناصر، وما يحتويه من دلالات سياسية، ومسألة الحركة الخارجية للدولة الإسلامية فى أسس وجودها ومبادئها وملامحها العامة، ومسألة أبعاد هذه الحركة فى تطوراتها الأربعة منذ عصر النبوة وانتهاء بآخر الخلفاء الراشدين، ومسألة اختصاصات الدولة الإسلامية فى علاقاته الخارجية، سواء فى بعدها العقيدى أو فى مجال ممارسة السلطة، أو فى بعدها البشرى، وأخيرا فى بعدها الإقليمى.

وتناول الجزء الخامس الأصول العامة للعلاقات الدولية فى الإسلام وقت السلم، من خلال تحليل أهم أدوات العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، كالتفاوض، والتعاهد، والتبادل التجارى، والاقتصادى، وتبادل الرسل والسفارات. وتناول الجزء السادس العلاقات الدولية فى الإسلام وقت الحرب، مع دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال، منطلقاً من ظاهرة الحرب فى الإسلام ليست مجرد صدام عضوى فرضه منطق الدفاع عن النفس ضد عدوان خارجى، ولكنها حقيقة فكرية تنبع وتتحدد بمجموعة من المبادئ.

وفى الأجزاء من السابع حتى الثانى عشر وضعت الجماعة البحثية للمشروع هدفا محوريا لها هو تحديد وضع الدولة الإسلامية فى خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية فى فترات متتالية من التطور التاريخى للنظام الدولى على نحو يوضح صعوبة وهبوط الخلافات الإسلامية المتعاقبة والقواعد التى حكمت هذه العملية والعوامل المختلفة التى كانت وراءها ما

يتصل بالتحديات والعلاقات مع الأطراف غير الإسلامية ويرتبط بهذا الهدف المحورى هدف مكمل ونابع منه وهو استكشاف وتحديد أنماط سلوكية حول ثلاثة محاور أساسية هى: التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة غير الإسلامية، والتفاعلات بين الفواعل الإسلامية المختلفة، وعوامل صعود وهبوط وسقوط الدول الإسلامية الكبرى[8].

خامساً: تطوير دراسة العلاقات الدولية في القرآن الكريم: رؤية استشرافية:

بعد صدور أعمال مشروع "العلاقات الدولية في الإسلام"، عام 1996في اثني عشر مجلداً[9]، وتمت مناقشة أعماله في مؤتمر في كلية الاقتصاد نفسها[10]. وكانت مخرجات المشروع بمثابة التمهيد اللازم لبناء منظور حضاري لدراسة العلاقات الدولية مقارنة بالمنظورات الأخرى. وكان هذا هو صميم التحدي؛ أي إدماج هذا المنظور في نطاق علم العلاقات الدولية. ولم تكن الاستجابة لهذا التحدي ممكنة بدون الانتقال إلى ساحة التدريس. وكان تدريس مقرر "نظرية العلاقات الدولية" منذ العام الجامعي 1998- 1999 هو ساحة التفاعل مع الطلبة على نحو حقق أمرين: الأول اختبار مقولات المنظور وتطويره على ضوء الأسئلة المتراكمة للطلبة من خلفيات مختلفة، والثاني، استثارة اهتمام جيل ثانٍ من شباب الباحثين بهذا المجال البحثي الجديد في نطاق الجماعة البحثية المصرية في مجال العلاقات الدولية[11].

وقد اقترنت خبرة ما يزيد عن عقد من الزمان (1997- 2009) في تدريس مقرر نظرية العلاقات الدولية (من مدخل المنظورات المقارنة، وعلى نحو يفسح المجال لطرح مقولات منظور حضاري إسلامي في إطار مقارن) بإثارة الاهتمام والنقاش البحثي الأكاديمي المنظّم على صعيد كلية الاقتصاد (جامعة القاهرة) وعلى أكثر من مستوى: السمينار العلمي الشهري لقسم العلوم السياسية (1997)، والمؤتمر العلمي الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية لمناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (1998)، المؤتمر العلمي السنوي لقسم العلوم السياسية (2001)، الذي تناول نماذج عالمية في تدريس العلوم السياسية، وكانت الدراسة الخاصة بخبرة الجامعة الإسلامية في ماليزيا والتعقيب عليها والمناقشات التي دارت حولها ساحة أساسية استدعت إشكاليات منظور حضاري إسلامي للعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وفى مجال العلوم السياسية بصفة خاصة[12].

وكذلك على صعيد مؤتمرات دولية تم خلالها عرض بعض الموضوعات التي تستدعي تطبيقات للمنظور الإسلامي، مثل ما طُرِح في مجال توظيف التاريخ لدراسة العلاقات الدولية، وفى مجال المنظومات القيمية التي تمثل مدخلاً أو إطاراً مرجعياً يساعد في تشخيص وتفسير وتقويم مسار العلاقات الدولية (في كلياتها وجزئياتها)[13]. والمؤتمر الدولي الثاني للتحيز عن مسارات متنوعة من المعرفة وحوار الحضارات الذي عُرضت فيه دراسة عن العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن[14]،وأخيراً ضمن مؤتمر دولي عن الديمقراطية الكونية أو العالمية[15].

وفي السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية (2002 – 2003) والذي تم عقده عبر عامين متواليين تحت عنوان: "علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهجية"، كان مدخل "إعادة تعريف ما هو سياسي" (نطاقاً، وموضوعاً، ووحدات للتحليل، ومنهاجية) مدخلاً جديداً لاستدعاء ما يتصل بمنظور حضاري إسلامي مقارن في العلاقات الدولية، يطرح مقولات جديدة حول هذه الأمر[16]. وكذلك كان السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات خلال العامين الدارسيين (2008- 2009، 2009-2010) حول "مداخل التحليل الثقافي للظواهر الاجتماعية والسياسية"[17] فرصة علمية لبيان كيف أن مراجعات العلوم الاجتماعية الحديثة إنما تسجل تجدد الاهتمام بالدين وبالثقافة والحضارة بصفة عامة وبالتقاليد الإسلامية بصفة خاصة في عمليات

التنظير والبحث الاجتماعي، وهو الأمر الذي يجعل لجهود جماعتنا العلمية أهميتها المتزايدة؛ حيث أضحت مداخل التحليل الثقافي للعلوم السياسية أحد أهم مخرجات وملامح حالة مراجعة العلم خلال العقدين الماضيين.

وبعد أن امتدت الجهود من المشروع البحثي الجماعي، إلى التدريس ثم إلى البحث، وصلت هذه الجهود إلى مجال تسجيل الرسائل العلمية لإعداد جيل ثانٍ من الباحثين المهتمين بهذا المنظور أو على الأقل المهتمين بالمنظور القيمي، وبمراجعة المنظورات الغربية، وهذا على اعتبار أن هذه المراجعة هي نقطة انطلاق للمشاركة بعد ذلك في استكمال مسيرة منظور حضاري مقارن لدراسة العلاقات الدولية. وكان لابد من تأسيس الجهود في هذا المجال لعدة اعتبارات من أهمها: أنه لو توافرت الاهتمامات لدى بعض الباحثين؛ فقد لا تتوافر المعرفة في مداخل العلوم الإسلامية اللازمة لتأسيس البحث من هذا المنظور.

ولذا، كان تعريف جماعة من هؤلاء الباحثين الشبان بخبرة من سبقوهم في هذا المجال الدراسي (الخبرة المنهاجية منها والموضوعية)، ضرورة مسبقة، فجاءت دورة "المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية" للتعريف بهذه الخبرات المتراكمة التي حققتها الجماعة البحثية المهتمة بمنظور حضاري للعلوم السياسية بصفة عامة، ومن بينها العلاقات الدولية[18]. أما الخطوة الثانية فلقد تمثلت في عقد دورة تدريبية للتعريف بمداخل العلوم الإسلامية[19].

وبعد الإعداد لكتاب في مضمون التدريب على المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية عقدت دورتان الأولى (2009) عن أعمدة المنهجية الإسلامية[20]، والثانية (2010) في "تفعيل القيم في مجال البحوث الاجتماعية والسياسية"[21]. كما نظمت دورات أخرى في منهاجية قراءة الفكر وقراءة النظام الدولي والعولمة من رؤية حضارية[22].

لا أن إلجهود لتطوير منظور حضاري واجهت تحفظاتٍ ونقداً بل رفضاً ونقضاً. واجتمعت على هذا الصعيد اعتبارات سياسية (تخلط بين ما يسمى الإسلام السياسي والإسلام الحضاري، كما تخلط بين التجديد الحضاري وبين احتمالات الفتنة الطائفية) مع اعتبارات معرفية ومنهاجية ونظرية (من جانب الاتجاهات الوضعية العلمانية التي لا تستطيع التمييز بين العلاقة بين الدين والسياسة وبين كون الإسلام مصدراً للقيم والسنن التي تشكل التصورات والرؤى المنهاجية) واعتبارات الدونية السياسية والاقتصادية لدى المسلمين (حيث يتعجّب البعض كيف وحال الأمة الإسلامية على ما هي عليه من ضعف وتفكك يمكن أن نبني منظوراً في مجال العلم)..الخ. انطلاقاً من العديد من الاعتبارات التي تشكل المواقف المختلفة ابتداءً من الاندهاش وعدم الثقة، إلى التشكك في إمكانية الحدوث، إلى التحفظ والتحذير من بعض العواقب والنقائص، إلى النقد الإيجابي الذي يساعد على اكتشاف مكامن الحاجة للتعميق والتوضيح، إلى النقض والرفض الكاملين للتعددية الحضارية انطلاقاً من أن الغربي السائد فقط هو العلمي وهو العالمي[23].

وحتي يمكن التغلب على مثل هذه المعوقات، واستكمال الجهود التي شكل مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، بداية قوية لها، تأتي أهمية التأكيد على عدد من الاعتبارات الأساسية:

1. دعم الجهود الفردية الساعية لتطوير منظور حضاري مقارن للعلوم السياسية والعلاقات الدولية بخاصة،وذلك يتطلب:

1- التطوير من داخل العلم وبدون انفصال عن منظورات العلم الأخرى، حتى لا يظل ما هو"إسلامي" منفصلاً عن العلوم الحديثة ولا ينتمي إلا إلى العلوم الشرعية. فهذا هو التحدي المعرفي والنظري الأساسي الذي يواجهنا.

2- حماية ودعم المناخ الأكاديمي التعددي مثل الذي ساد في كلية الاقتصاد جامعة القاهرة وسمح لهذه الجهود بالبروز والنمو إلى جانب جهود منظورات ومدارس أخرى. وبحيث أضحى الجدال الأكاديمي بين هذه المنظورات من أهم علامات إنجاز هذه الكلية.

3- دعم توجه البحوث الجماعية التي تتجاوز الحدود بين تخصصات العلوم السياسية وبينها وبين غيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى، كما تخترق الحدود بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية. وإذا كانت هذه البحوث وسيلة من وسائل تجسير الفجوة بين الشرعي والاجتماعي، فثمة وسائل أخرى مهمة (مثل دورات تدريب المتشرعين في مجال العلوم الاجتماعية، ودورات تدريب الاجتماعيين في مجال العلوم الشرعية).

4-البحوث الجماعية هي السبيل أيضاً لتحقيق قفزات نوعية في سبيل تطوير منظور حضاري مقارن. وإذا كان مشروع العلاقات الدولية في الإسلام كمشروع جماعي قد حقق قفزة نوعية أولى، فإن هناك حاجة إلى قفزة ثانية وثالثة ورابعة، لن تتحقق إلا بجهود جماعية، وذلك للانتقال من مرحلة تأصيل الحاجة إلى منظور جديد وشرح خصائصه إلى مرحلة بناء المفاهيم وتصميم مناهج التطبيق، والتشغيل على تطبيقات تتصل بقضايا الأمة المحورية.

5- إن سياسة حرق المراحل تحتاج لأمرين متلازمين: أولهما هو تحقيق التواصل بين الجزر التي تقوم على نفس الهموم الأكاديمية في عدة دول إسلامية، وذلك حتى يتحقق التراكم النوعي القادر على إحداث قفزة نوعية في زمن أقل. وثانيهما مد جسور التواصل مع الجماعات البحثية الغربية التي تهتم بتعدد المنظورات الحضارية في مجال العلم كما تهتم بالأبعاد الثقافية للعلاقات الدولية، فإن مثل هذه الجماعات قد تبدي تفهماً أكثر أو اهتماماً أكبر بالجهود المبذولة لتطوير منظور حضاري للعلاقات الدولية (وهي الداعية إلى أن عالمية العلم لن تتحقق بدون إسهام منظورات حضارية أخرى إلى جانب الغربية) مقارنة بأبناء الوطن المنتمين إلى مدارس أخرى، حيث يبدو أنهم في معارضتهم ونقدهم ملكيون أكثر من الملك، أو متمسكون بقديم العلم الغربي الذي تجاوزته التطورات في الغرب ذاته، وذلك مع تجدد الاهتمام بالقيم وبدور الدين والثقافة في العلاقات الدولية.

2. خلق الصلة والرابطة بين العالم وبحوثه ورؤاه وتصوراته وبين صانع السياسة ومتخذ القرار من ناحية وبين المواطنين الذين هم في حاجة للتجديد في سلوكهم وفي أنماط رؤاهم من ناحية أخرى، أى ضرورة خلق الرابطة بين النظرية والحركة.

3. إذا كان مشروع العلاقات الدولية قد حقق قفزة نوعية بواسطة فريق بحثي جماعي كان فريداً من نوعه في حينه سواء من حيث تضافره أو من حيث اختلافاته ونقاشاته، فلم يتوافر نفس القدر من الزخم بعد ذلك، ومن ثم لا يمكن مقارنة الإنجاز المعرفي والنظري (وإن لم يكن التطبيقي) الذي حققه المشروع، بما تحقق بعد ذلك عبر ما يزيد عن عقد من الزمان (1996- 2010) حيث لم تتوافر الجهود الجماعية العلمية المنظمة اللازمة لاستكمال ما أسسه المشروع بصورة أكثر عمقاً وشمولاً. فباستثناء جهود متفرقة من جانب البعض، لم يتحقق الجمع بينها بصورة منظمة وجماعية لتقديم اجتهادات في مجال المفاهيم المقارنة، والمنهاجية المقارنة.

4. إن توجيه البحوث في جامعات الدول الإسلامية التي يوجد بها تخصصات علوم سياسية وعلاقات دولية من أجل خدمة قضايا الأمة الإسلامية في حاجة لمساندة الهيئات والمؤسسات المدنية والرسمية والإسلامية ذات الموارد المالية وذات إمكانيات الوصول إلى الإعلام وإلى الناس، وهذه المساندة مطلوبة في مجالات ثلاثة:

أ- دعم ومساندة تكوين فرق البحث الجماعية المنظمة لتنفيذ خطط قصيرة الأجل (لمدة عامين) لتحقيق تراكم في عملية بناء منظور حضاري إسلامي مقارن لدراسة العلاقات الدولية.

ب- التنسيق بين الجماعات البحثية (الوطنية) التي تقوم على مثل هذه الخطط حتى لا يحدث تكرار وحتى يتحقق التراكم العام في هذا المجال. وحتى تنكسر الحواجز بين هذه الجماعات وبينها وبين نظائرها في الجامعات الأجنبية، يمكن القيام بالآتي:

- تكوين شبكة لدارسة وباحثي العلاقات الدولية من منظورات مقارنة في جامعات الدول الإسلامية.
- عقد مؤتمر دوري كل ثلاث أو أربع سنوات لعرض نتائج مشروعات الفرق البحثية في الجامعات المختلفة ويشترك فيه علماء بارزون في نظرية العلاقات الدولية في الجامعات الغربية من المهتمين بالمداخل الثقافية والحضارية المقارنة لدراسة العلاقات الدولية (المدرسة البنائية الجديدة، المدرسة النقدية).

ج- الاهتمام بإعداد كوادر الجيل الثاني من شباب الباحثين وأعضاء هيئة التدريس. ومن سبل ذلك: إعداد دورات التدريب المنهاجية من ناحية، وإدماجهم في مشروعات البحث الجماعية وخاصة النظرية من ناحية أخرى، وتشجيع وتنظيم احتكاكهم المستمر بالدوائر الأجنبية حتى تتسع دائرة معارفهم وخبراتهم العلمية ولا تقتصر على دوائر جامعات العالم الإسلامي.

د- الانفتاح على جامعات دوائر حضارية أخرى والتواصل معها بطريقة إيجابية، أي بطريقة لا تقتصر على النقل واستهلاك العلم المستورد فقط ولكن تقوم على نقده وتقييمه واستيعابه وتجاوزه بإنتاج جديد يجسد واقع "الأنساق المعرفية المتقابلة" من ناحية، ويساهم في عملية التجديد الثقافي العالمي إلى جانب منظورنا الحضاري الذي يجب أن يمثل قوة من قوى تحقيق هذا التجديد المطلوب عالمياً الآن، من ناحية ثانية[24].

1. إن المنظور الحضاري الإسلامي، وإن كان قيمياً بحكم مصادره وطبيعته، إلا أن الرؤية التي يقدمها حول العالم المحيط انطلاقاً من الأساس الشرعي، ومن منظومة القيم ومجموعة القواعد والمبادئ، ليست رؤية تقرر ما يجب أن يكون فقط، ولكنها ذات صلة كبيرة بالواقع؛ ذلك لأن للقيم دوراً ووظيفة في الرؤية الإسلامية، كما أن هذه القيم ذات طبيعة مختلفة عن نظائرها الغربية؛ لأن القيم في منظور إسلامي هي إطار مرجعي، ومدخل منهاجي، ونسق لقياس الواقع ولتفسيره وتقويمه وتغييره.

2. إن غايات التنظير من منظور حضاري إسلامي لا تنفصل عن فقه الواقع، فهذا الفقه منطلق أساسي في هذا المنظور، ولكن مع عدم الفصل بينه وبين فقه الحكم الشرعي. بعبارة أخرى، لا يعرف المنظور الحضاري الإسلامي فصلاً بين الممارسة المتغيرة، والبعد القيمي الثابت الذي يتم الاحتكام إليه دائماً عند التفسير وعند التقويم وعند التدبر وعند التغيير: فإذا كان فقه الحكم الشرعي، ومنظومة القيم والقواعد والمبادئ هي الميزان؛ فإن الواقع هو الموزون الذي يدور حوله إعمال العقل والتجريب والاجتهاد والتجديد. وفي المقابل، فإن المنظورات الغربية لا تحوز هذا الميزان القيمي. ولهذا؛ فإن المنظور الإسلامي يعد وسطاً بين أقصى المثالية القيمية التي تقدم الفكرة والقيمة لذاتها وبين أقصى المادية التاريخية الملتزمة بالتجريب والتي تريد الحفاظ على الواقع القائم في إطار التوازن.

3. إن فقه الواقع لا يقل أهمية عن فقه الأساس الشرعي والأساس الحضاري القيمي، وبدلاً من الانطلاق من الواقع فقط ونحوه بدون نسق قياسي، فإن منظومة القيم الإسلامية (كمدخل منهاجي وإطار مرجعي) تمثل الإطار الجامع الكلي المحيط بالسلوك ضبطاً لكل من المادية المفرطة والعقلانية والتجريبية الجامدة والتي تفتقد معها الرؤى والتحليلات كل

منطق أو هدف غير مادي. ولذا يصبح مثلا الجهاد قيمة وليس مجرد أداة، وتصبح حقوق الإنسان ضرورة وليست مجرد قضية.

4. إن غاية مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، وما تلاه من جهود، ليست معرفية ونظرية فقط ولكن يجب أن تنتقل من نطاق النخب إلى نطاق خدمة التغييرات الداخلية والخارجية فيدوائر ثلاث متقاطعة، الأولى: أن تكون منطلقاً لإسهام حضاري لإبداع حلول ذاتية لمشاكل مجتمعاتنا، تراعي خصوصية هذه المجتمعات وتستفيد من خبرات الآخرين، والثانية، الإسهام في بلورة أفكار التغيير السياسي والمجتمعي وذلك بتقديم أطروحات لمشروع حضاري إسلامي يزداد التساؤل عن ماهيته، وخاصة مع بروز وزن القوى السياسية ذات المرجعيات الإسلامية ومع بروز دور المجتمع المدني الإسلامي، وذلك في نفس الوقت الذي تواجه فيه هذه القوى السياسية والمدنية تحديات خارجية تزيد من وطأة التحديات الداخلية، والثالثة: أن تساهم في التجديد الحضاري العالمي، فإذا لم تكن قدراتنا المادية تكافئ قدرات القوى المتقدمة، فإن منظومة قيم نموذجنا الحضاري يمكن أن تساهم في علاج الخلل القيمي على المستوى العالمي[25].

الهوامش :

([1]) د. نادية محمود مصطفى، مقدمة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام: الأهداف، الدوافع، المنطلقات، (في): د. نادية محمود مصطفى (إشراف): المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الأول من المشروع، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

([2]) د. نادية محمود مصطفى، المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1995.

([3]) حول هذه الاجتهادات، أنظر:

- Mona Abul Fadl: Islamization as a force of global culture renewal: the relevance of Tawhidi episteme to modernity, the American Journal of Islamic Social Sciences, Vo 2, 1988.

– د. حامد عبد الماجد: الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، دار التوزيع للنشر الإسلامية، القاهرة، 1993.

– سيف الدين عبد الفتاح: مدخل القيم، إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، (في) د. نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

([4]) د. نادية محمود مصطفى، المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1995.

([5]) د. دودة بدران، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي مدلولات التحليل السياسي. للتاريخ الإسلامي ودراسة العلاقات الدولية، ندوة العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.

([6]) د. نادية محمود مصطفى، المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1995.

([7]) د. نادية محمود مصطفى، المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1995.

([8]) رضا محمد هلال، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد أبريل 1997.

([9]) د. نادية محمود مصطفى (تحرير وإشراف)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (12 جزء)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

([10]) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي، أعمال ندوة مناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2000 (جزءان).

([11]) د. نادية محمود مصطفى: عملية بناء منظور إسلامي للعلاقات الدولية، إشكاليات خبرة البحث والتدريس (في) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف‌الدين عبد الفتاح (محرران) المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: العلوم السياسية نموذجاً. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2002.

([12])د. عبد الخبير عطا: تجربة الجامعة الإسلامية في ماليزيا في تدريس العلوم السياسية من منظور التكامل بين العلوم الاجتماعية وبين العلوم الشرعية (في) د. مصطفى منجود (محرر): نماذج عالمية في تدريس العلوم السياسية، أعمال المؤتمر العلمي لقسم العلوم السياسية (الإسكندرية، 16- 18 مايو 2001)، قسم العلوم السياسية، سلسلة المؤتمرات العلمية (2)، القاهرة، 2003.

([13])الندوة المصرية- الفرنسية التاسعة في العلوم السياسية التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع المركز الفرنسي للوثائق والدراسات الاقتصادية والقانونية (C. E. D. E J) تحت عنوان "العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية: الآفاق والتوقعات، في القاهرة، فبراير 2000 (أعمالها غير منشورة). وانظر بصفة خاصة: د. نادية مصطفى: التاريخ في دراسة النظام الدولي: رؤية مقارنة.

([14]) مؤتمر "حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة (المؤتمر الثاني للتحيز("، فبراير 2007، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد.

([15]) ورشة عمل "بناء الديمقراطية العالمية"، عقدت بالقاهرة في الفترة (6 – 8 ديسمبر 2009)؛ حيث قدمت د. نادية مصطفى ورقة بعنوان: "نحو منظور إسلامي لبناء ديمقراطية عالمية".

([16])د. نادية محمود مصطفى: إعادة تعريف السياسي والعلاقات الدولية (في) د. نادية محمود مصطفى (محرر) علم السياسية مراجعات نظرية ومنهاجية، أعمال السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004م.

([17])د. نادية محمود مصطفى (محرر)، مداخل التحليل الثقافي للظواهر الاجتماعية والسياسية، أعمال السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية (2009 – 2010)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

([18]) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران): المنهاجية الإسلامية. . . ، مرجع سابق.

([19]) تم عقد هذه الدورة الممتدة على مدار عام (2002) قدم خلالها أ. د. علي جمعة خمسة عشر محاضرة في مداخل العلوم الشرعية، وكذلك أ. د. طه جابر العلواني وأ. د. عبد الحميد أبو سليمان، أ. د. سيف الدين عبد الفتاح وأ. د. السيد عمر وأ. د. نادية محمود مصطفى، خبرات تطبيقية في هذا المجال، كما قام المتدربون باختيار موضوعات من أجندة العلاقات الدولية المعاصرة، واقتربوا منها من مداخل العلوم الإسلامية (التفسير، الحديث، التاريخ، الفقه. . .) وقد صدرت محاضرات أ. د. علي جمعة في الدورة –بعد تطويرها- في شكل كتاب. انظر: د. علي جمعة، الطريق إلى التراث الإسلامي- مقدمات معرفية ومداخل منهجية، نهضة مصر، الطبعة الثانية، أغسطس 2005م.

([20]) دورة "المنهاجية الإسلامية"، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (7 – 12 فبراير 2009.

([21]) دورة منهاجية بعنوان "في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية"، نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية، بالتعاون مع كل من مركز الدراسات المعرفية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، في الفترة (6 – 11 فبراير 2010).

([22]) نظم مركز الحضارة للدراسات السياسية في هذا الإطار: دورة بعنوان: "كيف نفكر في الأحوال الراهنة العالمية"، في الفترة (13-24 يناير 2008)، ودورة بعنوان: "قراءة المفكر وعالم الأفكار"، في الفترة (7 يوليو - 11 أغسطس 2008).

([23]) انظر على سبيل المثال: د. وجيه الكوثراني: الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين، دراسات في البحث التاريخي، الفصل الثامن تحت عنوان: "في البحث خبرة التاريخ الإسلامي لدراسة العلاقات الدولية، نقد للمنهج الإسلامي أو المنظور الإسلامي. وانظر عرضًا كليًا مقارنًا لهذه المواقف في: د. نادية محمود مصطفى، عملية بناء منظور إسلامي للعلاقات الدولية، وكذلك مناقشة لهذه المواقف في: د. مصطفى منجود (محرر): مرجع سابق.

([24]) د. نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الإسلام من خبرة جماعة علمية إلى معالم منظور حضاري جديد، مجلة المسلم المعاصر، بيروت، العدد 137 / 138، ديسمبر 2010، ص 5-55

([25]) د. نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الإسلام من خبرة جماعة علمية إلى معالم منظور حضاري جديد، مجلة المسلم المعاصر، بيروت، العدد 137 / 138، ديسمبر 2010، ص 5-55